الأمم المتحدة

E/2016/L.21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
1 July 2016
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٦
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦
البند ١١ (ب) من جدول الأعمال
تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

تايلند*: مشروع قرار

برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان إسطنبول[١] وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٢]، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في إسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

070716 070716 16-11365 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل إسطنبول، وهو التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

وإذ يشير إلى الإعلان السياسي الذي جرى اعتماده خلال مؤتمر الاستعراض الشامل الرفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، المعقود في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، والذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٧٠/... المؤرخ ... تموز/يوليه ٢٠١٦ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ الإعلان،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٣٥/٢٠١٥ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢١٦/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ يلاحظ موضوع الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، وهو ”تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج“،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٣]؛

٢ - يهيب بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى مواصلة تكثيف جهودها لكي تنفذ بصورة كاملة وفعالة، مع توخي التنسيق والاتساق والسرعة، الالتزامات التي قُطعت في برنامج عمل إسطنبول بمجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي (أ) القدرة الإنتاجية، (ب) والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، (ج) والتجارة، (د) والسلع الأساسية، (هـ) والتنمية البشرية والاجتماعية، (و) والأزمات المتعددة والتحديات الناشئة الأخرى، (ز) وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) والإدارة السليمة على كافة المستويات؛

(٣) A/71/66-E/2016/11.

٣ - يدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، كل في مجال اختصاصه، بما يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

٤ - يقرر أن يناقش، في الدورة المقبلة لمنتداه السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية، مسألة اعتماد وتنفيذ نُظُمٍ لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، عملا بالقرارات ذات الصلة الصادرة بشأن هذه المسألة، بما فيها قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وولاية المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية المبينة فيها، ويشير إلى أن استنتاجات المنتدى وتوصياته المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي ستدمج ضمن عملية المتابعة والاستعراض الشاملة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

٥ - يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا، ويشدد على أن جهود أقل البلدان نموا من أجل رفع أسمائها من قائمة هذه البلدان تستند إلى امتلاكها زمام الأمور واضطلاعها بدور قيادي، نظرا إلى أن المسؤولية عن التنمية تقع في المقام الأول على عاتق البلدان نفسها، لكنها تحتاج إلى الدعم باتخاذ تدابير ملموسة وجوهرية على صعيد الشراكة الدولية بروح من المساءلة المتبادلة عن نتائج التنمية؛

٦ - يسلم بأهمية الاستعراضات التي تجريها لجنة السياسات الإنمائية بشأن معايير الرفع من قائمة أقل البلدان نموا، ويوصي بإضفاء طابع شامل على الاستعراضات، مع أخذ جميع جوانب تطور السياق الإنمائي الدولي في الحسبان، بما يشمل الخطط ذات الصلة؛

٧ - يكرر التأكيد بأن معاملة أقل البلدان نموا كمجموعة على أساس انخفاض نصيب الفرد فيها من الدخل القومي وتنمية الموارد البشرية وضعف الاقتصاد تظل هي القاعدة الأساسية لاتخاذ تدابير خاصة لصالحها، وأن توسيع نطاق الاعتراف بمركز أقل البلدان نموا من شأنه أن يحفز ويسهل إدماج برنامج عمل إسطنبول بشكل أفضل ضمن السياسات الإنمائية، ويدعو لجنة السياسات الإنمائية إلى النظر في أسباب وعواقب عدم تطبيق بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمفهوم فئة أقل البلدان نموا وأن تدرج ما تستخلصه من نتائج بشأن هذه المسألة في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٨ - يشدد على ضرورة كفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برنامج عمل إسطنبول، ويكرر تأكيد ضرورة أن يواصل منتدى التعاون الإنمائي أخذ برنامج العمل في الاعتبار لدى استعراضه اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي وتنسيق السياسات لأغراض التنمية، ويؤكد ضرورة تهيئة الإطار المناسب والآليات المناسبة لإقامة حوار منظم بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية؛

٩ - يرحب بتأكيد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، على أن أضعف البلدان، بما يشمل أقل البلدان نموا، تستحق إيلاءها اهتماما خاصا، كما يرحب بتجسيدها هموم أقل البلدان نموا وتطلعاتها، ويشير إلى القرار الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ القاضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نموا، ويشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخرا وبرنامج عمل إسطنبول على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ويشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

١٠ - يشدد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

١١ - يكرر طلبه إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تهمّ أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالات ذات الصلة من أجل دعم تحقيق الأهداف المبينة في برنامج عمل إسطنبول؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٧، في إطار البند الفرعي المعنون ''استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠'' المنبثق من البند المعنون ''تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة''، تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج العمل.